١٣

الإصلاح الضريبى

أتفق تمامًا مع الرأى المطالب بتخفيض نسب الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، وقيام الدولة بتنويع مصادر مواردها، بحيث لا يقع كل عبء الإنفاق الحكومى على حصيلة الضرائب، ومراجعة بعض التشريعات الضريبية وما بها من عوار قانونى والحد من نظم الإعفاءات الضريبية المطلقة واستبدالها بنظم «اللحوافز الضريبية» تشجع التطوير الكنولوجى وتأهيل القوى البشرية والاستثمار فى المدن الجديدة والمناطق النائية مع استمرارية الإعفاءات لمن حصلوا عليها سابقا إلى حين استهلاك المدة القانونية للإعفاء/ وأقترح أن تكون الضريبة العامة للأرباح فى حدود ٢٠٪، وتبدأ بـ ٥٪ بالنسبة للمناطق العمرانية الجديدة لتتدرج إلى ١٠٪ بعد خمس سنوات ثم إلى ٢٠٪ بعد عشر سنوات مثل باقى المناطق الجغرافية، غير أن هذا النظام لا ينصح بتطبيقه قبل إحداث إصلاح شامل للإدارة الضريبية.

إن أهم تحدٍ سيواجه سياسة تخفيض الضريبة على الأرباح سيتمثل فى التوفيق بين متطلبات الإنفاق العام (التعليم / الصحة / البنية الأساسية / الدفاع) وبين تحفيز الاستثمار، وأعتقد أن هذه

العملية بالغة الصعوبة ولكنها ممكنة، فالفكر الاقتصادى العالمى منقسم حول هذه النقطة بين رأى يؤكد أن الحصيلة لن تنخفض بانخفاض الضريبة ورأى آخر يقول بأن الحصيلة ستتناقص، وإننى أميل إلى الأخذ برأى ثالث لبعض الاقتصاديين العالميين يدعى أن الحصيلة ستنخفض فى مرحلة أولى لتعاود الارتفاع بعد ذلك وتجاوز الأسقف السابقة، ويمكن سد الفجوة فى الحصيلة فى المرحلة الأولى (وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار انخفاض الضريبة الجمركية فى السنوات القادمة نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة) بالتالى:

١ - الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة VAT وتعديل قانون الضريبة على المبيعات لإمكان توسيع القاعدة الضريبية والأخذ بمبدأ عمومية الضريبة وتعميم خصم الضريبة المدفوعة عند مراحل سابقة من الضريبة المستحقة، وأقترح أن تكون ضريبة القيمة المضافة فى حدود ١٥٪.

٢ - قصر إعفاءات شهادات الاستثمار على صغار المدخرين فقط، وأقصد بالمدخر الصغير كل من تقل شهاداته عن ١٠٠٠٠٠ جم بالقياس الحالى.

٣ - فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية (أيضا فى حدود ٢٠٪) فى سوق المال فى حالة التصرف فى الأسهم بالبيع خلال عام من تاريخ شرائها مما يشجع الاستثمار متوسط وطويل الأجل فى البورصة ويقوى موقف المنشآت الإنتاجية ويتحكم فى عمليات

المضاربة الضارة بالاقتصاد الوطنى، وبحيث تتجه سوق المال نحو المفهوم الاستثمارى وليس عشوائية الكسب.

٤ - المزايا الضريبية للتصدير تتم وفقا لأهداف تصديرية، ولقد وضعت الدولة فى كوريا الجنوبية - على سبيل المثال - أهدافا تصديرية سنوية للتمتع بتلك المزايا لكل الصناعات بدون استثناء، وكان الهدف التصديرى ١٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٦٣ لكل منشأة ارتفع إلى ١٠٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٦٦ ليصل إلى مليون دولار فى عام ١٩٧٥.

ولا يمكن التعويل فى المرحلة الأولى على تحول أنشطة الاقتصاد السرى أو الموازى إلى الشكل الرسمى، ولكن إصلاح الإدارة الضريبية وعدم هدر المستندات وقبول أنواع كثيرة من المصروفات سيؤدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحويل العديد من المنشآت المتعاملة مع الممول الرئيسى إلى الاقتصاد الرسمى.

وفى دراسة هامة للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية يبرز معوق الإدارة الضريبية كأهم معوق (من بين عشرة معوقات) أمام تنافسية المنشآت المصرية، والمقصود فى هذه الدراسة بمعوق الإدارة الضريبية هو:

١ - فقدان الثقة بين الممول والمحصل.

٢ - التقدير الجزافى للأرباح.

٣ - عدم كفاءة نظم فض المنازعات الضريبية.

فتحصيل الضريبة يعتمد على مبدأ فحص كل المنشآت سنويا وليس الفحص العشوائى وهو مبدأ آخر يندر تطبيقه فى الدول الأخرى، كما أن موظفى الضرائب يحصلون على حوافز تتزايد مع الحصيلة وهو مبدأ آخر يدفع إلى المغالاة فى تقدير الأرباح وعدم اعتماد العديد من المصروفات (حتى بالنسبة للشركات المساهمة)، وإخضاع تلك التقديرات الضريبية لنسب ثابتة تؤدى إلى مساومات مستمرة، وحيث إنه من النادر الوصول إلى اتفاق مع المول من الفحص الأولى فإن عدم ربط الضريبة بشكل نهائى يستمر لسنوات طويلة، كل ذلك علاوة على تحمل منشآت الأعمال لتكاليف إضافية نتيجة الفحص الضريبى الطويل والتقارير العديدة والموظفين الذين تفرغهم المنشأة لهذا العمل وهو ما أطلق عليه خبير الإدارة العالمى «داركر»: "The invisible cost of government"، أى التكلفة غير المرئية للحكومة والتى تتحملها الشركات نتيجة التدخل البيروقراطى الزائد وبالتالى فإن استصدار قانون يحرم التهرب قبل تطوير وإصلاح شامل للإدارة الضريبية وتحسين كفاءتها بالمقاييس المتعارف عليها عالميا سيكون بمثابة سيف مسلط على الشرفاء فقط !. إن الاقتصادات التى تتميز بالكفاءة هى أيضا التى تتصف بعنصر «الثقة» فى التعاملات، وبدون بناء هذا العنصر (والذى يجب أن يأخذ بعض الوقت) فإن القوانين والقرارات الإدارية الرادعة ستبقى دون فائدة حقيقية.

وكما أقترح تشكيل «مجلس للحوار» يجمع صفوة الخبراء ورجال الأعمال ورجال الضرائب ليعمل كمنتدى دائم لبلورة الآراء والأفكار والمقترحات حول الموضوعات الضريبية ذات الطابع العام.

إن المطلوب هو (حزمة متكاملة) من الإجراءات الإصلاحية تتضمن :

١ - خفض وتوحيد السعر الضريبى.

٢ - توسيع القاعدة الضريبية للممولين.

٣ - تعديلات تشريعية على بعض مواد قانون الضرائب.

٤ - تطوير الإدارة الضريبية وإدخال نظام الحاسب الآلى فى تقديم الإقرار والفحص والتعامل.